

# تحرك عاجل

## اعتقال محامية بسبب تصريحاتها العلنية

في 11 ماي/أيار 2024، اقتحم أفراد ملثمون من قوات الأمن، يرتدون ملابس مدنية، مقر نقابة المحامين في تونس العاصمة واعتقلوا المحامية والإعلامية سنية الدهماني. وفي 13 ماي/أيار، أمر قاضي تحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس باحتجازها على ذمة التحقيق على خلفية تصريحات انتقادية أدلت بها في أحد البرامج التلفزيونية. واتُهمت بنشر معلومات كاذبة بموجب الفصل 24 من المرسوم عدد 54 القمعي المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وهي تهمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة خمسة أعوام وغرامة مالية قدرها 50,000 دينار تونسي (نحو 16,000 دولار أمريكي). وتُحتَجَزُ سنية الدهماني حاليًا بسجن منوبة في تونس العاصمة ومن المقرر انعقاد جلستها المقبلة أمام السلطات القضائية في 20 ماي/أيار. ندعو السلطات التونسية إلى الإفراج عن سنية الدهماني فورًا وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ، إذ أنها تُحتَجَزُ لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير، وإلى إلغاء التحقيق الجنائي معها الذي لا يستند إلى أي أسس.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية قيس سعيد

طريق حلق الوادي

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: [contact@carthage.tn](mailto:contact@carthage.tn)

إكس (تويتر سابقًا): [@TnPresidency](mailto:TnPresidency)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد،

أرسلكم للإعراب عن بالغ قلقي حيال الاحتجاز والاعتقال التعسفيين للمحاماة التونسية سنية الدهماني؛ إذ أن اعتقالها يتعارض مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها المادتين 6 و9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمادتين 9 و19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين تُشكّل تونس فيهما دولة طرفًا.

وفي 7 ماي/أيار 2024، أدلت سنية الدهماني علنًا بتصريحات انتقادية حول أوضاع الهجرة في تونس خلال لقاء في أحد البرامج التلفزيونية؛ إذ قالت: "شوف هاك البلاد الهائلة إللي شايعين فيها اماليها". وفي 9 ماي/أيار، أعلنت سنية أنها تلقت استدعاءً من أحد قضاة التحقيق. ويجري التحقيق معها بموجب الفصل 24 من المرسوم عدد 54، الذي ينص على السجن لمدة خمسة أعوام وغرامة مالية قدرها 50,000 دينار تونسي (نحو 16,000 دولار أمريكي) للمعاقبة على استعمال شبكات الاتصال لإنتاج أو نشر أو إرسال "أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة" أو "وثائق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبًا للغير" بهدف الإضرار بالغير أو تشويه سمعته أو التحريض على ممارسة العنف ضده أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان أو الحث على الكراهية. وتُضاعف العقوبات المقررة إذا كان المُستهدف موظفًا عموميًا.

وفي 10 ماي/أيار، رفضت سنية الدهماني حضور جلستها أمام قاضي التحقيق، لأنها لم تعلم بسبب استدعائها وطلبت إرجاءها. من جانبه، رفض قاضي التحقيق طلبها وأصدر مذكرة باعتقالها. وفي 11 ماي/أيار، داهمت قوات الأمن مقر نقابة المحامين واعتقلت سنية الدهماني بصورة عنيفة.

أحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن سنية الدهماني فورًا وبدون أي شرطٍ أو قيد، وإلغاء التحقيق الجنائي معها الذي لا يستند إلى أي أسس. إضافةً إلى ذلك، أدعوكم وحكومتم إلى أن تكفوا عن الاعتقالات التي تستهدف المنتقدين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما فيها حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

سُنية الدهماني هي محامية تونسية وإعلامية بارزة كثيرًا ما تُستضاف في البرامج الإذاعية والتلفزيونية مثل برنامج "إيميسيون إمبوسيبيل" (Émission Impossible) على محطة راديو إي إف إم (IFM) وبرنامج "الدنيا زينة" على قناة قرطاج+. وتواجه سُنية أيضًا تحقيقًا على خلفية قضيتين منفصلتين أخريين بسبب تصريحات علنية انتقدت فيها السلطات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، [استدعاها](#) قاضي تحقيق بعدما قدمت الهيئة العامة للسجون والإصلاح شكوى ضدها استنادًا إلى الفصل 24 من المرسوم عدد 54، عقب إدلائها بتصريحات انتقادية لأوضاع الاحتجاز داخل السجون في أحد البرامج الإذاعية. وفي قضية منفصلة، [استدعاها](#) أيضًا قاضي تحقيق في جانفي/كانون الثاني 2024، بعدما قدمت وزيرة العدل ليلي جفال [شكوى](#) ضدها.

وعقب اعتقال سُنية الدهماني في 11 ماي/أيار، أُعتقل الصحفيان اللذان أُستُضيفا معها في البرنامج الإذاعي نفسه. ويواجهان أيضًا [تحقيقًا](#) بسبب تصريحاتهما العلنية التي انتقدا فيها السلطات، إذ أمر قاضي تحقيق [بإيقافهما](#) التحفظي. وفي 13 ماي/أيار، استدعت السلطات القضائية جميع الممثلين القانونيين لمحطتي راديو خاصتين وقناة تلفزيونية، على وجه التحديد إي أف أم وديوان إي إف إم وقرطاج+، لاستجوابهم، حيث سُئلوا عن عمل الصحفيين لديهم ووجهت إليهم أسئلة عامة أخرى، بحسب ما ذكره محاموهم.

وعقب اعتقال سُنية الدهماني، أعلنت الهيئة الوطنية للمحامين [إضرابًا](#) في 13 ماي/أيار، احتجاجًا على الاعتقال التعسفي لزميلتهم. وقد أعربت [السلطات الفرنسية والاتحاد الأوروبي](#) قبلاً عن بواغث قلقهما حيال حملة الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت أفرادًا من منظمات المجتمع المدني والصحفيين، بمن فيهم سُنية الدهماني.

ومنذ إصدار [المرسوم عدد 54](#) في 13 سبتمبر/أيلول 2022، كثفت السلطات استهدافها للأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، مستغلةً مرارًا وتكرارًا القانون القمعي الجديد بشأن مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. وكان قد أُستدعي 22 شخصًا على الأقل، من بينهم محامون وصحفيون ومدونون ونشطاء سياسيون، للاستجواب أو لُوحقوا قضائيًا أو حُكم عليهم بالسجن، على خلفية تصريحات علنية أُعتبرت أنها تنتقد للسلطات؛ واستندت حالات 13 منهم على الأقل إلى قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وجاء معظمها عقب شكاوى مقدمة من جهات حكومية.

ويتعارض المرسوم عدد 54 مع معاهدات حقوق الإنسان، ومن بينها أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذان تُشكّل تونس دولة طرفًا فيهما. فتضمن المادة 9 من الميثاق الأفريقي والمادة 19 من العهد الدولي الحق في حرية التعبير، في حين أن القيود المفروضة على هذا الحق استنادًا إلى مسميات مبهمة وغامضة الصياغة كـ "الأخبار الكاذبة" وغير ذلك من الأحكام القمعية

الواردة في قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، لا تقي بمتطلبات القانونية والضرورة والتناسب.

ومنذ استيلاء الرئيس سعيد على السلطة في 25 جويلية/تموز 2021، استحوذ على صلاحيات الطوارئ، زاعماً أنها ممنوحة له بموجب الدستور التونسي لعام 2014. وتشهد أوضاع حقوق الإنسان في تونس، منذ فيفري/شباط 2023، تدهوراً متسارعاً، إذ أُسْتُهْدِف العديد من رموز المعارضة والمعارضين والأعداء المُفْتَرَضِينَ للرئيس ومنتقدي الحكومة وتعرضوا للمضايقات. وتُعد الحملة القمعية التي تُشَن على المعارضة ومنتقدي السلطات اعتداءً سافراً على سيادة القانون وحقوق الإنسان في تونس، التي تشمل الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي والحقوق التي تحظى بالحماية بموجب المواد 19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد 9 و10 و11 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 جويلية/تموز 2024.

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: سنية الدهماني (صيغ المؤنث).